سلطنة عُمان
الهيئة العمانية للاعتماد
الأكاديمي وضمان جودة التعليم

ملخص ترجمة ملخص نتائج تقرير تدقيق الجودة المؤسسية للمعهد العالي للتخصصات الصحية

ا. نظرة عامة حول عملية تدقيق الجودة المؤسسية

الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم هي هيئة حكومية مستقلة تتمثل رسالتها في:

توجيه قطاع التعليم في سلطنة عمان، ودعمه، لتحقيق الأولويات والأهداف الوطنية ذات الصلة، مع الاستمرار باستيفاء المعايير المستندة للقياس المرجعي الدولي[١]

ينتج عن تقرير تدقيق الجودة المؤسسية تقرير عام يحتوي على استنتاجات رسمية في صيغة إشادات وتوكيدات وتوصيات ويتم نشر تقارير عمليات تدقيق الجودة المؤسسية لاحقًا على الموقع الالكتروني للهيئة.[٢] وينتج عن التقويم مقابل المعايير المؤسسية تقرير لصالح مؤسسة التعليم العالي ونتائج عامة تشمل التقديرات مقابل المعايير والمقاييس والنتيجة النهائية لعملية الاعتماد. تُنشر نتائج عملية التقويم مقابل المعايير المؤسسية على الموقع الالكتروني للهيئة.[٣] يُتوقع من مؤسسة التعليم العالي عند خضوعها للتقويم مقابل المعايير المؤسسية لأول مرة أن تشير في طلب التقويم مقابل المعايير المؤسسية المقدّم من قبلها إلى الإجراءات المتخذة استجابة للاستنتاجات الرسمية الواردة في تدقيق الجودة المؤسسية الخاص بها. وقد أُدرجت كافة التفاصيل الخاصة بعملية تدقيق الجودة المؤسسية، بما في ذلك الجوانب والمجالات، في دليل تدقيق الجودة المؤسسية الصادر عن الهيئة.[٤] أُنشئت الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٠/٥٤، ليتم تعديل اسمها إلى الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢١/٩. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات في هذا الشأن من خلال زيارة الموقع الالكتروني للهيئة.[٥]

يُوثق تقرير تدقيق الجودة المؤسسية (ويشار له فيما بعد بالتقرير) نتائج تدقيق الجودة الخاص بالمعهد العالي للتخصصات الصحية. ويحتوي التقرير على ملخص لاستنتاجات فريق التدقيق فضلا عن إشادات بالممارسات الجيدة وتوكيدات على جهود التحسين المتواصلة التي تستحق الدعم وتوصيات حول فرص تحسين الأداء التي لم يتم استثمارها بالشكل المطلوب. ويهدف التقرير إلى تقديم مجموعة متوازنة من التوصيات دون التعليق على كل نظام من النظم المعتمدة في مؤسسة التعليم العالي.

وقد بدأت عملية تدقيق الجودة المؤسسية بإجراء المعهد لدراسة ذاتية شاملة تضمنت رسالتها ورؤيتها وأنظمتها، ثم تلخيص نتائج تلك الدراسة وإدراجها ضمن وثيقة الدراسة الذاتية (ويشار لها فيما بعد بالوثيقة) التي قدّمها المعهد للهيئة في التاريخ المحدّد لتقديمها (٢٠ أغسطس ٢٠٢٣). قامت الهيئة فيما بعد بتشكيل فريق خارجي لتدقيق الجودة المؤسسية (ويشار له فيما بعد بالفريق) مكوّن من مراجعين محليين ودوليين من ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة، وذلك لإجراء عملية التدقيق. ويمكن معرفة أعضاء الفريق من خلال الرجوع إلى الملحق (أ) في التقرير والاطلاع على قائمة الاختصارات والمصطلحات من خلال الملحق (ب). اجتمع الفريق (بمشاركة الأعضاء الدوليون) في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣م للنظر في وثيقة الدراسة الذاتية المقدّمة من قبل المعهد. إثر هذا الاجتماع، توجه ممثل رئيس الفريق ومدير عملية المراجعة للمعهد لإجراء الزيارة التخطيطية بالنيابة عن الفريق، وذلك استيضاح بعض المسائل ، وطلب معلومات إضافية، وعمل الترتيبات الضرورية تمهيدًا للزيارة التدقيقية للفريق. بعد ذلك، وجه الفريق دعوة علنية إلى كل من لديه ملاحظات وطروحات، من الجمهور، حول جودة الأنشطة المختلفة للمعهد. ولم يستلم الفريق أي ملاحظات أو طروحات في هذا السياق.

تم إجراء الزيارة التدقيقية من ١٠ إلى ١٤ ديسمبر ٢٠٢٣ م. وقابل الفريق خلال هذه الفترة أكثر من ٧٥ شخص من بينهم أعضاء هيئة التدريس وموظفين وطلاب وأصحاب مصلحة خارجيين، كما زار العديد من الأماكن وراجع مجموعة من المواد المساندة الإضافية.

وبالرغم من إشارة التقرير لجملة من هذه المواد المساندة إلا أنه لا يقدّم قائمة شاملة للأدلة المتنوعة التي درسها الفريق قبل تقديم استنتاجاته. لم يأخذ الفريق بعين الاعتبار أي معلومات أو بيانات وردت أو تم إعدادها بعد تاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢٣م (اليوم الأخير من الزيارة التدقيقية) في عملية التدقيق، باستثناء تلك المعلومات والبيانات الموجودة مسبقًا والتي طلبها الفريق سلفًا أو التي تم تقديمها من قبل المعهد ضمن ملاحظاتها حول المسودة الخامسة من التقرير . وافق مجلس إدارة الهيئة على إصدار التقرير النهائي لتدقيق الجودة المؤسسية في ٢٨ مايو ٢٠٢٤م. وقد تمت إتاحة التقرير للجمهور عبر الموقع الإلكتروني للهيئة.

٢. الملخص التنفيذي للنتائج

يلخص هذا الجزء من التقرير النتائج الرئيسية ومجموعة الاستنتاجات المتمثلة في الإشادات والتوكيدات والتوصيات، علما بأن تسلسل هذه الاستنتاجات لا يعكس أهميتها أو أولوية بعضها على بعض، ولكنها مدرجة حسب تسلسل ورودها في التقرير. ومن الجدير بالذكر، أن التقرير يحتوي أيضًا، في أجزاء أخرى منه، على مجموعة اضافية من التعليقات الإيجابية ومقترحات التحسين إلى جانب هذه الاستنتاجات.

تأسس المعهد العالي للتخصصات الصحية في سنة ٢٠١٨م بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٨/١٨ ويقدم تسعة برامج تخصصية مختلفة لإعداد العاملين في مجال الرعاية الصحية لتلبية واستيفاء الاحتياجات الصحية المختلفة والأساسية لسكان سلطنة عمان.

قبل ذلك، تطور المعهد استجابة لمتطلبات وتطور القطاع الصحي في سلطنة عمان، بدءاً من معهد مسقط للتمريض الذي تأسس في سنة ١٩٩٥م ويقدم برامج الدبلوم المتقدمة ما بعد التأسيس في القِبالة (التوليد)، وتمريض الكلى، وتمريض العناية الحرجة للأطفال وحديثي الولادة. وفي وقت لاحق، في سنة ٢٠٠١م، تم افتتاح معهد عمان للتمريض التخصصي، ويقدم برامج دبلوم متقدمة إضافية ما بعد التأسيسي بما في ذلك إدارة التمريض / إدارة الخدمات الصحية، والعناية الحرجة للبالغين، والصحة النفسية، والوقاية من العدوى ومكافحتها، والطوارئ، وممارسة تمريض صحة المجتمع، بالإضافة إلى ثلاثة برامج بكالوريوس: بكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في دراسات التمريض، وبكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في ممارسة تمريض صحة المجتمع، وبكالوريوس في القبالة. وفي سنة ٢٠١٨م، تم إنشاء المعهد العالي للتخصصات الصحية حيث انتقلت إليه كافة مسؤوليات، وأصول، وحقوق، وسجلات معهد عمان للتمريض التخصصي، ولكن على الرغم من أن المرسوم السلطاني قد منح المعهد استقلاله الإداري والمالي، إلا أن معظم العمليات المالية لا تزال تتم عن طريق وزارة الصحة.

وخلال الزيارة الميدانية لعملية التدقيق، كان هناك ١٧٢ طالبًا مسجلين في برامج دبلوم الدراسات العليا التسعة، وكانت جميع هذه البرامج تدرّس باللغة الإنجليزية. وقد اقتصر القبول على الممرضين والممرضات العاملين في قطاعات الرعاية الصحية المختلفة في سلطنة عمان، والذين يحملون إما درجة بكالوريوس في علوم التمريض أو دبلومًا في التمريض مع خبرة عملية لا تقل عن ست سنوات.

وفي العام الأكاديمي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، تم أيضًا تسجيل ٥٠ طالبًا في برنامج الدبلوم الذي تم إطلاقه حديثًا في تقنية المعالجة المعقمة، ومع ذلك، لم يتم ذكر هذا البرنامج في وثيقة الدراسة الذاتية وهو خارج نطاق هذه المراجعة.

بدأ العمل في وثيقة الدراسة الذاتية للمعهد خلال العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢، وتم توزيع العمل على ٨ مجموعات عمل بإشراف من عميد المعهد العالي للتخصصات الصحية وتم تسليمها إلى الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم في أغسطس ٢٠٢٣م. وبشكل عام، تعتبر الوثيقة محكمة التنظيم، حيث تصف ممارسات المعهد العالي للتخصصات الصحية وعملياته ومرافقه وموارده. وفي بعض المجالات توجد جهود لتقييم مدى فعالية تنفيذ السياسات والإجراءات بهدف تحديد نقاط القوة وفرص التحسين. ومع ذلك، لم يتم استخدام نموذج التحليل الرباعي ADRI لتحليل تصور المعهد للمجالات المختلفة إلا في حالات قليلة نسبيًا.

بدأ المعهد عملية التخطيط الاستراتيجي في عام ٢٠١٩م بعد أن أصبح كيانًا منفصلاً في عام ٢٠١٨م. وتحدد الخطة الاستراتيجية للمعهد ١١ هدفًا استراتيجيًا تركز على رؤية المعهد للتعليم والتعلم والبحث العلمي والمواهب الوطنية. ويقرّ فريق المراجعة بأن الخطة توفر إرشادات كافية للتطوير المؤسسي عبر جميع الأنشطة بما يتماشى مع رؤيتها، ولكنها في شكلها الحالي طويلة ومعقدة، ويقترح الفريق أن إعداد نسخة مبسطة من هذه الوثيقة الشاملة قد يعزز الفهم والتنفيذ على نطاق أوسع. كما يوصي الفريق أيضًا بأن يقوم المعهد العالي للتخصصات الصحية بمراجعة إجراءات التخطيط الاستراتيجي الخاصة به، ودمج رؤى مجموعة واسعة من الجهات ذات العلاقة وضمان توفير الموارد

لدعم تحقيق الأهداف. ولاحظ الفريق أن العملية الفعلية المتبعة للتخطيط التشغيلي ليست واضحة وأن هناك عدم اتساق في استخدام المصطلحات المتعلقة بإجراءات التخطيط.

واتفق الفريق على أن رسالة المعهد ورؤيته تقدمان بيانات واضحة وعملية توضح كيف يهدف المعهد إلى تحقيق دوره كمزوّد وطني للعاملين في مجال الرعاية الصحية. ويتم التأكد من نشر هذه البيانات على الموظفين والطلبة، كما يشجع الفريق المعهد العالي للتخصصات الصحية على التعرف واستكشاف استراتيجيات إضافية لضمان التشاور مع الجهات الخارجية ذات العلاقة في تشكيل هذه البيانات ورفع مستوى الوعي بالرسالة والرؤية والقيم، مما يضمن مستوى ثابت من الشعور بتوافق هذه الرؤى مع النتائج المرجوة بين الموظفين والطلبة.

وفقًا لتكليف وزارة الصحة، فإن مجلس الأمناء والمجلس الأكاديمي هما مجالس الحوكمة الرئيسة للمعهد وهما مسؤولان عن وضع ومتابعة المعايير الأكاديمية والجودة المؤسسية ليس فقط للمعهد العالي للتخصصات الصحية ولكن أيضًا لكلية عمان للعلوم الصحية. ولاحظ الفريق أن الإشراف على مؤسستين مختلفتين قد يعيق الكفاءة التشغيلية في بعض الأحيان بسبب الافتقار إلى الاستقلالية أو التأخير في اتخاذ القرار. ويرى الفريق أن نموذج الحوكمة هذا قد يحتاج إلى المراجعة لتسهيل وضمان فعالية عمليات المعهد. يبدو أن التواصل داخل وبين مجلسي الحوكمة الرئيسين غالبًا ما يكون غير كافٍ أو يفتقر إلى التفاصيل، ويُنصح المعهد العالي للتخصصات الصحية بمراجعة آلية التواصل الخاصة به داخل وبين مجلسي الحوكمة الرئيسين للاستفادة بشكل فعال من القوة الجماعية لهذه المجالس.

يمتلك المعهد العالي للتخصصات الصحية هيكل إدارة واضح الصلاحيات ومحدد الوظائف، حيث يشرف مجلس المعهد، بقيادة العميد، على العمليات اليومية للمعهد العالي للتخصصات الصحية ويقدم تقاريره إلى مجلس الأمناء والمجلس الأكاديمي. ويساعد العميد اثنين من المساعدين ورؤساء الأقسام والمنسقين الأكاديميين الذين يديرون الجوانب التشغيلية للبرامج الأكاديمية التسعة التي يقدمها المعهد. وتعمل ١٥ لجنة أكاديمية وإدارية مختلفة على تسهيل إدارة المعهد وبرامجه الأكاديمية، ومع ذلك، لم تتضح للفريق خطوط التسلسل الإداري وكيفية متابعة الإجراءات المتخذة استجابة للملاحظات. بالنظر إلى العدد القليل نسبيًا من الموظفين، هناك قلق بشأن التعقيد الذي من المحتمل أن يثقل كاهل أولئك الذين يديرون المعهد، لا سيما في ضوء العبء التدريسي الذي يتحمله الكادر الأكاديمي. عليه يوصي الفريق بأن يقوم المعهد العالي للتخصصات الصحية بمراجعة هيكل إدارته الحالية ولجانه لتقليل عدد اللجان، وتجنب التداخل في اختصاصاتها وعضويتها لتعزيز الكفاءة في العمليات اليومية للمعهد.

يتبع النظام المالي للمعهد العالي للتخصصات الصحية إطارًا موحدًا تحدده وتمليه وزارة المالية. ولاحظ الفريق أنه على الرغم من أن ميثاق المعهد ينص صراحة على الاستقلال الإداري والمالي، تظل ميزانية المعهد ميزانية فرعية لوزارة الصحة، ونظرًا للنقص الحالي في الموظفين والخبرات في المعهد، تواصل المديرية العامة للشؤون المالية في وزارة الصحة إدارة معظم المعاملات المالية اليومية. ويرى الفريق بأن هناك حاجة إلى إعداد ميزانية أكثر وضوحًا وشفافية، مع التركيز على تسريع أوقات معالجة طلبات الموارد لتعزيز عمليات المعهد بما يتماشى مع الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية.

يبدو أن إدارة المخاطر في مرحلتها الأولى من التطوير، وقد تم إنشاء لجنة إدارة المخاطر وهي منوطة بالإشراف على إدارة المخاطر ومراجعة سجلات المخاطر ووضع خطط الطوارئ للمخاطر المحددة. وعلى الرغم من أنه تم تطوير سياسة إدارة المخاطر والموافقة عليها (المادة المساندة الإضافية ٣-١٠)، إلا أن المعهد العالي للتخصصات الصحية يحتاج إلى الشروع في اعتماد وتنفيذ نظام شامل لمراجعة ومراقبة المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية المحتملة لضمان استدامة المؤسسة.

تتحمل لجنة ضمان الجودة المسؤولية عن السياسات التي تعتبر ضرورية للإدارة الفعالة للمعهد. يعد الالتزام الواضح بتحديد الأولويات والتشاور مع الجهات ذات العلاقة أمرًا ضروريًا لضمان تطوير السياسات ذات الصلة، لتعزيز تنفيذ وإدارة

برامج المعهد العالي للتخصصات الصحية بكفاءة وفعالية. ولاحظ الفريق أن غالبية السياسات المدرجة هي إما في طور التطوير أو المصادقة، مع تأخير الموافقة على عدد منها لفترة طويلة، دون وجود جدول زمني واضح للتنفيذ.

يتلقى الطلبة في المعهد العالي للتخصصات الصحية محاضرات تعريفية حول حقوقهم ومسؤولياتهم وإجراءات تسجيل الاعتراض والتظلم. ومع ذلك، لم يجد الفريق أي دليل على وجود آلية مراجعة منهجية للاستفادة من البيانات المتعلقة بتظلمات الطلبة في تحسين الممارسات المستقبلية. ويوصي الفريق بأن يقوم المعهد العالي للتخصصات الصحية بإعادة تقييم نهجه الحالي لإدارة اعتراضات وتظلمات الطلبة، مع تضمين آلية للاستفادة من بيانات تظلمات الطلبة في الممارسات المستقبلية.

يقر الفريق بأهمية لجنة الصحة والسلامة التي تم تشكيلها للحفاظ على بيئة عمل صحية وآمنة في المعهد العالي للتخصصات الصحية، لكنه لاحظ أن دليل الصحة والسلامة المهنية لا يزال في صيغة مسودة بانتظار اعتماده والمصادقة عليه. لم تكن هناك أيضًا أي مراجعة لتنفيذ تدابير الصحة والسلامة في جميع أنحاء الحرم المؤسسي ولا يوجد تقييم لفعالية هذه اللجنة، وعليه يوصي الفريق المعهد العالي للتخصصات الصحية بأخذ جميع هذه الأمور الجوهرية في عين الاعتبار.

قام المعهد بتطوير مجموعة من السمات العامة للخريجين التي من المتوقع أن يكون خريجوه قد اكتسبوها عند التخرج، وقد عمل المعهد بعدة طرق لضمان نشر هذه السمات على جميع الجهات ذات العلاقة، والتأكد من أنها تتماشى مع الرسالة والرؤية، وأنها جزء لا يتجزأ من جميع البرامج وأنها تنعكس في مخرجات تعلم البرنامج ونتائج تعلم الطلبة. كما يحتاج المعهد العالي للتخصصات الصحية إلى بذل المزيد من الجهود للحصول على مدخلات خارجية بشأن مراجعة المناهج الدراسية لبرامجه الأكاديمية.

يستعين المعهد بمجموعة متنوعة من الآليات لضمان جودة التدريس ومتابعة فعالية مناهج التعليم والتعلم. تعد النزاهة الأكاديمية للموظفين والطلبة جانبًا يتطلب اتخاذ إجراءات فورية لضمان ترسيخ ثقافة النزاهة بين الموظفين والطلبة. وعلى الرغم من ضمان وظائف خريجي المعهد بعد التخرج نظرًا لأن معظم الطلبة هم في إجازة دراسية وسيقومون بالالتحاق بمؤسساتهم فور التخرج، إلا أن المعهد يحتاج إلى متابعة الجوانب الأخرى من مسارات الخريجين بما في ذلك الدراسات العليا.

لدى المعهد العالي للتخصصات الصحية نهج استراتيجي لتخطيط وإدارة البحوث كما هو موضح في الخطة الاستراتيجية ٢٠٢١-٢٠٢٥. "بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، سيكون لدى المعهد نظام بحثي يعزز ويطور القدرات البحثية للموظفين والكادر الأكاديمي لتعزيز جودة البرامج التعليمية وخدمات الرعاية الصحية". على الرغم من أن المعهد يشجع الموظفين على المشاركة في الأبحاث، وأنشأ برنامجًا إرشاديًا للباحثين المبتدئين، إلا أن المعهد يحتاج إلى تخطيط واضح وفعّال لنهجه في نشر وإدارة ومراجعة البحوث، كما نحث المعهد على بذل المزيد من الجهود لبناء أهداف البحث والمرافق والتمويل والبنية التحتية للبحث من أجل تحقيق المعايير المطلوبة لأداء البحث. ونظرًا لتخصصات العلوم الصحية في المعهد والخبرة المتراكمة للكادر الأكاديمي في مجالاتهم المختلفة، يمكن أن تمثّل الاستشارات مجالًا يستطيع المعهد الاستفادة منه.

يتبنى المعهد العالي للتخصصات الصحية نهجًا استراتيجيًا تجاه الشراكة مع القطاعات الاقتصادية والشراكة مع عموم المجتمع من خلال التأكيد على تطوير نظام تعليم صحي عالي الجودة يتسم بالشفافية ويشجع الشراكة مع عموم المجتمع ويلبي احتياجات سوق العمل. تساعد لجنة التوعية المجتمعية المعهد في تحقيق الأهداف المتعلقة بالشراكة مع القطاعات الاقتصادية والشراكة مع عموم المجتمع من خلال تمثيل المعهد في المجتمع وتعزيز علاقاته مع جميع الجهات ذات العلاقة. لقد تم تطوير السياسات والمبادئ التوجيهية والنماذج لتوفير مرجع للإجراءات المتعلقة بالشراكة مع القطاعات الاقتصادية والشراكة مع عموم المجتمع. ومع ذلك، لاحظ الفريق أن بعض هذه الوثائق في صيغة مسودة وفي انتظار الموافقة عليها، وبالتالي يحث الفريق المعهد على الانتهاء من السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية

والنماذج التي تنظم شراكته مع عموم المجتمع والمصادقة عليها لتوجيه التخطيط، والتنفيذ ورصد ومراجعة هذه الشراكات بشكل أكثر منهجية.

يقيم المعهد العالي للتخصصات الصحية مجموعة واسعة من العلاقات والتعاون والالتزامات المتبادلة الفعالة والناجحة مع القطاعات الاقتصادية وجهات التوظيف حيث تستضيف العديد من مؤسسات وزارة الصحة وغيرها من المؤسسات الحكومية الصحية الطلبة في مراكزها في إطار تدريب الطلبة في مواقع العمل وهي من أهم جهات التوظيف لخريجي المعهد العالي للتخصصات الصحية. ويشجع الفريق المعهد على توسيع علاقاته لتشمل القطاع الصحي الخاص.

وعلى الرغم من قيام جهات التوظيف بتقديم المدخلات إلى المعهد العالي للتخصصات الصحية بطرق عديدة، إلا أن الفريق لاحظ مشاركة محدودة في بعض المجالات، مثل تطوير بيانات الرؤية والرسالة والتخطيط الاستراتيجي. وبالتالي يوصي الفريق المعهد بدراسة هذا الأمر من أجل تمكين مدخلات أوسع وأكثر فعالية للجوانب المختلفة للمعهد.

يبدو أن عضوية المنظمات المهنية ترتبط بالاهتمام الشخصي وتقديم الطلبات من قبل الكادر الأكاديمي بشكل فردي، ويتفق الفريق مع المعهد العالي للتخصصات الصحية على أن الخطة المنظمة وقاعدة بيانات عضوية الموظفين في الجهات المهنية ستكون مصدرًا مفيدًا للمعلومات من أجل التعاون المستقبلي مع الجهات المهنية للحصول على مصادقة على جودة البرامج ومعادلتها دوليًا.

يشيد الفريق بالمعهد العالي للتخصصات الصحية لإقامته علاقة إيجابية وبناءة مع خريجيه، خاصةً مع خريجي المعهد الذين يباشرون عملهم حاليًا كموظفين فيه.

لاحظ الفريق أن المعهد العالي للتخصصات الصحية إيجابي واستباقي في علاقته مع عموم المجتمع، وهو ما يتجلى في مجموعة واسعة من أنشطة التوعية المجتمعية التي يتم إقامتها. يتم التخطيط لبعض هذه الأنشطة بناءً على احتياجات المجتمع، بينما يتم تنفيذ البعض الآخر وفقًا لمتطلبات البرامج الأكاديمية. ويؤكد الفريق على الحاجة للحصول على مدخلات من المجتمع المحلي حول مدى فعالية أنشطة الشراكة المجتمعية، حيث أنه حاليًا لا يتم الحصول على الملاحظات والتغذية الراجعة إلا من منظمي هذه الأنشطة وليس من المشاركين.

يوفر المعهد العالي للتخصصات الصحية مجموعة متنوعة من خدمات الدعم الأكاديمي للطلبة، بما في ذلك خدمات القبول والتسجيل ، وخدمات المكتبة، وخدمات تقنيات المعلومات والتعلم، والإرشاد الأكاديمي، وخدمات دعم التعلم.

تبدو إجراءات التسجيل واضحة للطلبة، حيث يعتمد المعهد العالي للتخصصات الصحية نظام الصحة للإدارة الأكاديمية كنظام مركزي لإنشاء سجلات إلكترونية لكل طالب، بما في ذلك التفاصيل الشخصية والأكاديمية ويستخدم الطلبة أيضًا هذا النظام لتسجيل مقرراتهم الدراسية. ومع ذلك، فإن هذا النظام الإلكتروني يتطلب مزيدًا من الاهتمام لأن بعض الحقول لاتعمل، حيث سيؤدي تحسين وظائف الحقول المختلفة داخل النظام إلى تعزيز كفاءة وفعالية إجراءات التسجيل والقبول.

تضم المكتبة مجموعة متنوعة تشمل أكثر من ثلاثة آلاف كتاب وأقراص مدمجة ووسائل مساعدة سمعية وبصرية لأغراض التعلم، وتوفر إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات الإلكترونية من خلال المكتبة الإلكترونية لوزارة الصحة ومع منظمات وجامعات محلية وإقليمية أخرى لتسهيل خدمات الإعارة بين المكتبات. ومع ذلك، لاحظ الفريق أن نظام المكتبة غير مؤتمت بسبب عدم وجود حقل فعال لإدارة المكتبة وأن استخدام برنامج "مايكروسوف أكسل" لا يسمح بتوفير التحليل الإحصائي وتقارير الاستخدام.

كما أن موارد وخدمات تقنيات المعلومات والتعلم تتطلب الاهتمام والتحديث لتشجيع أساليب التدريس والتعلم التفاعلية. لاحظ الفريق أن قسم تقنيات المعلومات ووحدة الأمن السيبراني يحتاجان إلى زيادة فورية في عدد الموظفين من أجل تنفيذ مجموعة واسعة من المهام والمسؤوليات الموكلة إليهما وتلبية احتياجات الموظفين والطلبة بكفاءة أعلى وتجنب المخاطر الجسيمة التي من شأنها أن تهدد المؤسسة. يعاني مختبر المحاكاة من نقص في المعدات الحديثة

وهذا يعيق التطوير الفعال للمهارات والقدرات السريرية/ الإكلينيكية للطلبة. عليه يوصي الفريق المعهد بتطوير وتنفيذ خطط واضحة بشكل عاجل لضمان تزويد المعهد بشكل ثابت ومستمر بمعدات وموارد التدريس والتعلم التي تلبي احتياجات الطلبة ومتطلبات البرامج الأكاديمية. كما يتعين على المعهد استكمال السياسات التي توفر إرشادات ومبادئ توجيهية حول الاستخدام المناسب والآمن لتقنيات المعلومات بالإضافة إلى السياسات التي تنظم صيانة الأجهزة والبرامج واستبدالها وترقيتها وشرائها.

وخلال الزيارة الميدانية لعملية التدقيق، وجد الفريق أن كلا من الطلبة والخريجين كانوا راضين للغاية عن نظام وخدمات الإرشاد الأكاديمي، ويوضح النهج الاستباقي التزام المعهد بدعم الطلبة وتوفير التدخلات الضرورية. نظرًا لأن المعهد العالي للتخصصات الصحية قد بدأ مؤخرًا في توفير التدريب للمرشدين والموجهين الأكاديميين (المادة الداعمة للنص التحليلي ٠٠١)، يوصي الفريق المعهد بمواصلة تقديم هذا النوع من التدريب بانتظام وفي الوقت المناسب للتأكد من أن امتلاك المرشدين الأكاديميين للمهارات والمعرفة اللازمة لتوجيه ودعم الطلبة بشكل أكثر فعالية.

يوفر المعهد العالي للتخصصات الصحية بعض خدمات دعم التعلم لطلبته، لكن لاحظ الفريق أن هذه الخدمات محدودة وترتبط بشكل أكبر بأنشطة التوعية المجتمعية وعليه يوصي الفريق المعهد باتباع نهج أكثر انتظامًا في تقديم دعم التعلم للطلبة.

يتبع المعهد العالي للتخصصات الصحية نهجًا استراتيجيًا تجاه خدمات دعم الطلبة الشاملة، وكما هو موضح في بيان رسالة المعهد ورؤيته بأن يكون "المؤسسة الرائدة في تعليم المهن الصحية في سلطنة عمان"، فإن قيم المعهد تؤكد على "الاحترافية والابتكار والتعاون والتمكين والانتماء والشفافية". وتلعب خدمات دعم الطلبة دورًا جوهريًا في إشراك الطلبة في التطوير الأكاديمي والسريري/ الإكلينيكي والمهني ويجب متابعتها عن كثب. وفي الوقت الحاضر، تعتبر مرافق الأنشطة الاجتماعية والترفيهية وتوافر مطعم في الحرم المؤسسي ومناطق الاسترخاء محدودة، ويخطط المعهد العالي للتخصصات الصحية حاليا على تحسين هذا الجانب من حياة الطلبة في المعهد.

يتماشى نهج المعهد في تخطيط وإدارة الموارد البشرية مع قواعد وأنظمة وزارة العمل، وهناك تركيز على توفير فرص التطوير الوظيفي وتحسين التدريب والتطوير من خلال تقييم حديث للاحتياجات. تم إدخال نظام "إجادة" لتقييم الموظفين، ويتم تقديم معلومات عن ملفات تعريف الموظفين والتي توضح مجموعة واسعة من المؤهلات والمهارات والخبرات داخل المعهد. على الرغم من إسناد منحة دراسية واحدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في العام الأكاديمي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، ورصد عدد من الموظفين اللذين يدرسون في الخارج والموافقة على إجازات دراسية للكادر الأكاديمي، إلا أن هناك حاجة إلى تطوير وتنفيذ نهج مخطط ومنهجي للتطوير الوظيفي لجميع الموظفين الأكاديميين وغير الأكاديميين. على الرغم من أن المعهد يتبنى نهجًا لتحقيق الرفاه الوظيفي يتضمن تمثيل الموظفين على مستويات مختلفة داخل المعهد، إلا أن هناك حاجة إلى تطوير وتنفيذ مراجعة أكثر انتظامًا لرضا الموظفين لتوجيه عملية تقديم خدمات دعم الموظفين.

اعتمد المعهد نهجًا استراتيجيًا للتعمين كما هو موضح في الخطة الاستراتيجية ٢٠٢١-٢٠٢٥، وبحلول نهاية العام الأكاديمي ٢٠٢١-٢٠٢٢، بلغ معدل التعمين للكادر الأكاديمي ٦٦,٧٪ و٩٥,٥٪ وللكادر غير الأكاديمي (المادة المساندة ٠٠٤).

يتبع المعهد قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية بموجب القرار رقم ٢٠١٠/٩ عند تعيين واختيار الكادر غير الأكاديمي ويتبع اللائحة الطبية والفئات الطبية المساندة، بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠١٤/١٦) عند اختيار الكادر الأكاديمي الدائم ويتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة على نطاق واسع. يتم اختيار وتعيين الموظفين وفقًا لاحتياجات البرامج بناءً على توصية من مسؤولي البرامج الأكاديمية، إلا أن المعهد العالي للتخصصات الصحية يحتاج إلى مراجعة نهجه في تخطيط الموارد البشرية لتطوير وتنفيذ آلية تضمن التوافر المستمر لعدد كافٍ من الموظفين، الأكاديميين وغير الأكاديميين، المؤهلين لدعم وتقديم الخدمات الأكاديمية في المعهد.

يقوم المعهد العالي للتخصصات الصحية بوصف وتقييم أنظمة تخطيط وإدارة خدمات الدعم العام لإدارة الحرم المؤسسي وصيانة المرافق، إلا أنه لا يزال يعتمد على وزارة الصحة لتقديم العديد من خدمات الصيانة الدورية. وكما ذكر سابقًا، فإن التأخير في صيانة البنية التحتية لتقنيات المعلومات ومختبر المحاكاة هي خير مثال على كيفية تأثير الرقابة الخارجية للموارد المالية على الكفاءة التشغيلية للمعهد العالي للتخصصات الصحية.

يمتلك المعهد العالي للتخصصات الصحية أنظمة للترويج لبرامجه وتسويقها من خلال التعاون مع مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحسين معدلات القبول. نظرًا لأن مشاركة الطلبة في العديد من الأنشطة المجتمعية تخلق صورة إيجابية للغاية للمعهد العالي للتخصصات الصحية، فلا شك في أن تحديث الموقع الإلكتروني للمعهد مهم، ولكن الأهم من ذلك هو وضع وتنفيذ استراتيجية تسويق وتواصل مدروسة وممولة بشكل مناسب. ستساهم هذه الاستراتيجية في مشاركة مساهمات المعهد في تحسين الخدمات المجتمعية والصحية في سلطنة عمان على نطاق أوسع.

أ. ملخص الإشادات

الإشادة الرسمية هي إقرار من جانب الهيئة بأحد الجوانب المتميزة في أداء المعهد.

١. تُشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بالشراكة الفعالة للمعهد العالي للتخصصات الصحية مع الخريجين في مختلف الأنشطة وبمراجعته للنتائج لتوجيه المزيد من التحسينات.

ب. ملخص التوكيدات

التوكيد الرسمي هو إقرار من جانب الهيئة بأن المعهد العالي للتخصصات الصحية قام بتشخيص إحدى الفرص الهامة للتحسين وأظهر إلتزامًا واضحًا ومناسبًا للتعامل مع تلك الحالة.

١. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم مع المعهد العالي للتخصصات الصحية على تطوير وتنفيذ خطة منظمة لبناء علاقات مع المتخصصين في التمريض المحليين والجهات المهنية الوطنية والدولية لدعم أهدافها الاستراتيجية.
٢. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم أن المعهد العالي للتخصصات الصحية بحاجة إلى الاستمرار في الحصول على ملاحظات أكثر تفصيلاً وتغذية راجعة من المجتمع فيما يتعلق بمدى فعالية أنشطة التوعية المجتمعية التي يقوم بتنفيذها.
٣. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم مع المعهد العالي للتخصصات الصحية على ضرورة تعزيز وظائف وأمن النظام الصحي للإدارة الأكاديمية لإدارة سجلات الطلبة وتحسين كفاءة إجراءات التسجيل.

ج. ملخص التوصيات

التوصية هي لفت انتباه المعهد إلى وجود فرصة هامة للتحسين في جانب ما من جوانب أدائه، والتي لم يشخصها المعهد بصورة دقيقة أو أنه لم يقم بمعالجتها على النحو المناسب حتى الآن.

١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بمراجعة آلية التواصل داخل وبين مجالس الحوكمة الرئيسة للمعهد من أجل الاستفادة الكاملة من الخبرات الجماعية لمجلس أمنائه وتسهيل التحسينات في الحوكمة وعمليات الإدارة والبنية التحتية وموارد التعلم للحصول على تجربة تعليمية مثرية للطلبة.
٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بأن يقوم المعهد العالي للتخصصات الصحية بتقييم وتبسيط هيكل لجانه لترشيد عدد اللجان، وإزالة التداخل في اختصاصات اللجان، وتوضيح أدوار الأعضاء لتعزيز الكفاءة والفعالية بشكل عام.
٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية باستخدام المصطلحات ذات الصلة بالتخطيط التشغيلي بشكل متسق عبر جميع الوثائق ذات الصلة لضمان وضوح وتوحيد الفهم بين الجهات الخارجية والداخلية ذات العلاقة.
٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بأن يقوم المعهد العالي للتخصصات الصحية بوضع وتنفيذ نهج منظم لمواءمة خطط العمل السنوية للإدارات واللجان مع الخطة التشغيلية للمعهد ومتابعة تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية المضمنة في الخطة الاستراتيجية المؤسسية.
٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة بمراجعة النهج الحالي لإعداد الميزانية للتأكد من أن الميزانية المخصصة تتوافق مع الاحتياجات التشغيلية للمعهد والتخفيف من أي مخاطر مالية محتملة لضمان الاستدامة.
٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بتطوير وتنفيذ نظام متكامل لإدارة المخاطر يتضمن آليات مناسبة لمراجعة ورصد المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية المحتملة، وبالتالي ضمان استدامة المؤسسة.
٧. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية باعتماد منهج منظم لتطوير وتنفيذ ومراقبة ومراجعة سياساته وإجراءاته في الوقت المناسب لضمان كفاءة وفعالية تقديم وإدارة أنشطته.
٨. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بتوفير جميع السياسات والإجراءات والوثائق الإسترشادية وغيرها من الوثائق الأساسية ذات الصلة باللغتين العربية والإنجليزية لضمان إتاحتها للموظفين والجهات ذات العلاقة غير الناطقة باللغة العربية.
٩. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بإنشاء وتنفيذ نهج منظم ومحكم لنظام مراجعة كيانه ونشاطه يتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات لإجراء المراجعات وضمان الاستجابة للتقارير في الوقت المناسب، مما يترتب عليها الحفاظ على الجودة في كل جوانب المؤسسة.
١٠. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بتطوير وتنفيذ نهج منظم لإدارة تظلمات الطلبة، يتضمن عملية متابعة ومراجعة منهجية لتوجيه الممارسات المستقبلية.
١١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بإعادة تقييم استراتيجيته للإشراف على توفير الصحة والسلامة في المعهد وإنشاء نظام للمراجعة الدورية ومتابعة فعالية الخدمات المقدمة والجهات المسؤولة عن هذه الوظيفة.

١٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بإجراء مراجعات دورية شاملة للمناهج الدراسية لجميع برامج المعهد وذلك لضمان ملاءمتها وتحديثها وصلاحيتها.

١٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بالعمل على خلق وتعزيز ثقافة النزاهة الأكاديمية بين الموظفين والطلبة ووضع نظام أكثر شمولا للإبلاغ عن حالات مخالفة السلوك الأكاديمي والتعامل مع أي مستجدات ناشئة.
١٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بصياغة نهج لتوفير أماكن لتدريب الطلبة وكما تشجع المعهد على إنشاء نظام جودة لرصد ومراجعة وتقييم تدريب الطلبة في مواقع العمل والتواصل المجتمعي.
١٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بوضع وتنفيذ سياسة وإجراءات تقييم شاملة خاصة بالمعهد لضمان ملاءمة التقييم فيما يتعلق بنتائج تعلم الطلبة.

١٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بتطوير وتنفيذ نهج محكم لإدارة بيانات التقييم الخاصة بالطلبة لضمان أمن وسلامة جميع البيانات المتعلقة بالتقييم.
١٧. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بمراجعة نهجه في إرساء ثقافة بحثية تتوافق مع رسالته وخطته الإستراتيجية لضمان تخطيط البحوث والاستشارات وإدارتها ومراجعتها بطريقة منهجية.
١٨. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بوضع وتنفيذ خطة بحثية شاملة ذات أهداف بحثية واضحة يتم على أساسها قياس الأداء البحثي.
١٩. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بتطوير وتنفيذ نهج منظم لإدارة خطط تمويل البحوث لدعم مخرجات البحث في المؤسسة.
٢٠. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بتحديد ورصد فرص الاستشارات بشكل عاجل وإنشاء نظام لتقديمها ومراجعتها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في هذا المجال.
٢١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بإجراء مراجعات داخلية دورية لرضا الموظفين والطلبة عن فعالية تخطيط وإدارة خدمات الدعم الأكاديمي للتأكد من أن توفير خدمات الدعم الأكاديمي يلبي احتياجات الطلبة والموظفين.
٢٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بأتمتة نظام المكتبات بشكل عاجل لتحسين إدارة المكتبات وتقديم الخدمات بشكل فعال للطلبة والموظفين.
٢٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بمراجعة احتياجات قسم تقنية المعلومات للموارد البشرية لضمان استمرارية واستقرار خدمات تقنيات المعلومات والتعلم.
٢٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بوضع سياسات وإجراءات لإدارة استخدام مرافق تقنيات المعلومات من قبل الطلبة والموظفين وتنظيم صيانة أجهزة/برمجيات تقنيات المعلومات واستبدالها وترقيتها وشرائها لضمان الاستخدام الآمن لموارد تقنيات المعلومات وإبقائها مواكبة للتطورات.
٢٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بمراجعة خدمات تقنيات المعلومات والتعلم والبنية التحتية بشكل منتظم لمواكبة التطورات الجديدة في هذا المجال ودعم التعليم والتعلم في المعهد.

٢٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بتطوير نهج منظم لخدمات وأنشطة دعم تعلم الطلبة ومواءمتها مع متطلبات تعلم الطلبة لضمان فعاليتها في دعم التعلم والتعليم.

٢٧. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بوضع وتنفيذ خطط واضحة ودقيقة لضمان تزويد المعهد بشكل مستمر بمعدات ومصادر التدريس والتعلم التي تلبي احتياجات الطلبة ومتطلبات البرنامج بشكل عاجل.

٢٨. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بتوفير خدمات التغذية المناسبة والمقبولة والغرف المشتركة في الموقع لتوفير بيئة ملائمة للاسترخاء وآمنة ومريحة للطلبة والموظفين.

٢٩. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بإنشاء نظام لتخطيط وإدارة ومتابعة ومراجعة تقديم الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والموارد والمرافق المرتبطة بها لضمان حصول الطلبة على الفرص المناسبة للراحة والتواصل الاجتماعي والتنمية الشخصية.

٣٠. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بمراجعة عاجلة لمنهجه في تخطيط الموارد البشرية لوضع وتنفيذ آلية تضمن توفر العدد الكافي من الكادر الأكاديمي وغير الأكاديمي، لدعم تقديم الخدمات الأكاديمية للمعهد.

٣١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بوضع وتنفيذ نهج منظم لاختيار وتعيين موظفيه والذي يتضمن آلية متابعة ومراجعة وتقييم مدى فعالية إجراءات الاختيار والتوظيف للتأكد من أن الكادر الذي يتم اختياره وتعيينه يساهم في تلبية متطلبات البرامج التي يقدمها المعهد.

٣٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بوضع وتنفيذ نهج منظم للتطوير الوظيفي للكادر الأكاديمي وغير الأكاديمي مما يسمح بمراجعة ومتابعة دورية لفعالية برامج التطوير الوظيفي ورضا الموظفين لتحقيق أهداف المعهد الإستراتيجية.

٣٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بوضع وتنفيذ نظام مراجعة لقياس رضا كادره (الأكاديمي وغير الأكاديمي) بشكل دوري وفي الوقت المناسب، للتأكد من تحليل النتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه عملية تقديم خدمات دعم الموظفين.

٣٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بتحسين جودة المعلومات الموجودة على الموقع الالكتروني وتحديثه ليعكس حيوية ومكامن القوة لدى المعهد لزيادة الوعي بمساهمة الطلبة والكادر والخريجين في توفير الرعاية الصحية في سلطنة عمان ودعم التوظيف الوطني والدولي المناسبين.

٣٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بمراجعة عاجلة لأعماله المتعلقة بالعلاقات العامة والتسويق للتأكد من فعالية أنشطته التسويقية في تعزيز صورة المعهد أمام المجتمع الخارجي وفي تحقيق رؤيته.

٣٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بوضع سياسة معتمدة خاصة باللغة والتواصل ومبادئ إرشادية لتنظيم وتوجيه وتعزيز فعالية التواصل الداخلي والخارجي.

٣٧. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المعهد العالي للتخصصات الصحية بمراجعة مدى فعالية خدمات التواصل الخاصة به لضمان النشر الفعال للمعلومات والتأكد من تدفقها بالشكل المناسب وبكل فعالية إلى الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة.

٣. التعريفات

في هذا الملخص، يكون للكلمات والمصطلحات أدناه المعنى الموضح قرين كل منها، ما لم يقتض السياق غير ذلك:

- التدقيق: عملية تدقيق الجودة المؤسسية للمعهد العالي للتخصصات الصحية
- التقرير: النسخة الكاملة من تقرير تدقيق الجودة المؤسسية
- الفريق: فريق تدقيق الجودة المؤسسية للمعهد العالي للتخصصات الصحية
- المعهد: المعهد العالي للتخصصات الصحية
- الهيئة: الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم

٤. فريق التدقيق

الدكتورة جيليان جونز	رئيسة قسم ضمان الجودة، مستشار، كلية عمان لطب الأسنان، سلطنة عمان
الدكتورة أمل القلاف	رئيسة وحدة الثقافة واللغات، الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا، جامعة البحرين الطبية، مملكة البحرين
الدكتور محمد النجار	مدير عام المديرية العامة للتدريب، وزارة العمل، سلطنة عمان
الفاضل جمال نصر	محاضر أول، كلية مسقط، سلطنة عمان
الفاضلة جارجي تشوغ	مستشار مستقل في التعليم، سلطنة عمان
الدكتور سالم الناعبي	مدير المراجعة الخارجية، الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، سلطنة عمان

٥. ملاحظة قانونية

هذه الترجمة هي ملخص للنسخة الأصلية من تقرير تدقيق الجودة المؤسسية للمعهد العالي للتخصصات الصحية، الصادر باللغة الإنجليزية، والمنشور في الموقع الالكتروني للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، وفي حال وجود أي اختلاف في المضامين بين التقرير وترجمة الملخص، فإن التقرير يعتبر المرجع الأصلي.